



## قياس وتحليل مؤشرات التمويل الممّلك للمصارف العراقية

دراسة تحليلية لعدد من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

Measuring and analyzing indicators of owned financing for Iraqi banks – an analytical study of a number of commercial banks registered in the Iraq Stock Exchange

الباحث شهد نبيل قادر

أ.م.د. جمال هداش محمد

Shahad Nabil Kadar

Assist. Prof. Dr. Jamal H. Muhammad

[Shahd.nabel556@gmail.com](mailto:Shahd.nabel556@gmail.com)

[jamal55@tu.edu.iq](mailto:jamal55@tu.edu.iq)

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت

### المستخلص

سعت الدراسة لتحليل المؤشرات التمويل الممّلك، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على أربعة مؤشرات (نسبة رأس المال الممّلك إلى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال إلى الودائع، نسبة المديونية، معدل العائد على حق الملكية)، انطلقت مشكلة البحث من تساؤل رئيس حول إمكانية قياس وتحليل مؤشرات هيكل تمويل للمصارف العراقية المبحوثة، إذ استخدم البحث أسلوب الو صفي التحليلي للوصول إلى نتائج، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها يعد التمويل الذاتي المصدر الأساس لتمويل عمليات المصرف المتنوعة وتشكل الودائع الجزء الأكبر في تمويل الأنشطة، إذ يجب الاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الودائع لحماية أموال المودعين، وإمكانية التحقيق من الصحة المالية للمصارف باستخدام مؤشرات التمويل الممّلك، الأمر الذي سيمكنها من تجنب الأزمات المالية من خلال تحليلها لمؤشرات لمواجهة التغيرات واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة، وأوصى البحث بضرورة الفهم الشامل لأهداف المصرف الطويلة الأجل وتحقيق من كفاءة الإدارة لتحقيق الاستقرار المالي للمصرف في المستقبل بدقة، فهي تعد أداة مفيدة للمحلل المالي لاتخاذ القرارات والإجابة على العديد من الاستفسارات التي يطرحها المستثمرون أو أي جهة تهتم بالمصرف.

## Abstract:

This study sought to analyze the indicators of owned financing, and in order to achieve this, four indicators were relied upon (the ratio of owned capital to total assets, the ratio of capital to deposits, the ratio of indebtedness, the rate of return on equity). The possibility of measuring and analyzing the indicators of the funding structure of the Iraqi banks in question, as the research used the descriptive analytical method to reach results, and the research reached a set of conclusions, the most important of which is that self-financing is the main source for financing the bank's various operations, and deposits constitute the largest part in financing activities, as a certain percentage must be kept From these deposits to protect the money of depositors, and the possibility of verifying the financial health of banks using indicators of proprietary financing, which will enable them to avoid financial crises through analyzing indicators to face changes and taking the necessary precautions to face emergency conditions, and the research recommended the need for a comprehensive understanding of the bank's long-term goals and verify Management efficiency to accurately achieve the financial stability of the bank in the future, as it is considered a useful tool for the financial analyst to make decisions and Answering many inquiries raised by investors or any party interested in the bank.

## المقدمة

تتعرض المصارف إلى العديد من الم شكلات والمخاطر نتيجة أنت شار أعمالها دولياً ومحلياً لذلك تهتم الإدارة المالية بكل ما يتعلق بأموال المصرف إذ على المديرين الماليين اتخاذ القرارات المهمة التي تتعلق بتحديد أفضل مصادر تمويل، فهي بحاجة للتقارير المالية الموحدة فقد تعددت الم صادر التمويل ف ضلا عن اختلاف تكاليفها المرتبطة بكل م صدر، فهي م سألة بغاية التعقيد إذ تعكس التفاعل بين قناعات الم ساهمين والمالكين ومجلس الإدارة، حيث ت شكل الم صارف القوة المحركة في النظام الاقته صادي، وتهدف في الحفاظ على نظامها المالي سليماً، لزيادة قدرتها على مواجهة المشكلات والأزمات المالية وتعزيز صحتها المالية التي تسعى إليها وزيادة الثقة المتعاملين ورفع قيمة المصرف من خلال سعي المدير المالي إلى زيادة هيكل ملكية لتوفير الأموال للا استثمار مما ي ضمن بقاءها واستمراريتها في السوق المصرفي وتجنب العسر المالي، لذلك أصبح من الضرورة على المصارف الاهتمام بمؤشرات فعالة لمراقبة سلامة وصحة المصارف وصلابة مركزها المالي.

تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني يتناول هيكل الملكية بينما ركز المبحث الثالث على الجانب التطبيقي، والمبحث الأخير تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول: منهجية البحث

يسعى هذا المبحث إلى تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، وكذلك بيان الفرضيات التي طرحتها وإيضاح متغيرات الدراسة وأبعادها، وأسلوب جمع البيانات والطرائق المتبعة في استخراج النتائج وتحليلها والحدود المكانية والزمانية للدراسة على النحو الآتي:

**أولاً: مشكلة البحث:** تعاني المصارف العراقية كثرة الإشكاليات والمخاطر المالية التي تؤثر على مكانة المصرف في السوق منها سوء الإدارة وانخفاض القيمة السوقية، إذ على المدير المالي الاهتمام في تكوين الهيكل المالي واتخاذ القرارات الصحيحة تجاه عمليات التمويل ليعكس كفاءة الإدارة وقدرتها على توليد الأرباح لمواجهة المخاطر وتلافي التعرض لضائقة مالية من خلال العمل على تحسين اتخاذ القرارات الصحيحة للمصرف تجاه اختيار أفضل مصادر التمويل وأقل مخاطر وكلفة، وقد تفرط الإدارة باستخداماتها لأموالها بطريقة غير صحيحة بالتالي تتأثر في النشاط المصرفي مما يؤدي إلى تكدس المصارف التجارية والذي ينعكس على استقرارها المالي مما يؤكد على أهمية التركيز على مؤشرات التمويل الممتك وقد انطلقت مشكلة البحث والتي تركز على التساؤل الرئيس:

(هل بالإمكان قياس وتحليل مؤشرات هيكل التمويل للمصارف العراقية)

**ثانياً: أهمية البحث:** يعد رأس المال المصرفي ذات أهمية كبيرة لمقررات لجنة بازل ومحور اهتمام إدارة المصارف وذلك بسبب تأثيرها على النظام المالي المصرفي يمكن تمثيل أهمية البحث بالجوانب الآتية:

1. يساهم البحث في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع هيكل الملكية الذي تطرق إليه البحث.
2. تزويد الجهات المهتمة بالتمويل للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث والمستهتمين بالمعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمصارف وأثر التمويل الممتك على الوضع المالي للمصارف عينة البحث.
3. تفسير العوامل المؤثرة على هيكل الملكية بالتالي تستفيد إدارة المصارف منها في اتخاذ قرارات التمويل.
4. بيان أهمية التمويل الممتك للمصارف ودورها في تعزيز المركز المالي لمواجهة ومعالجة الأزمات والاختلالات التي يتعرض لها المصرف.

**ثالثاً: أهداف البحث:** تتمثل أهداف البحث بمجموعة من النقاط التي تسعى إلى تحقيقها وكالاتي:

1. بيان إمكانية قياس تحليل مؤشرات التمويل الممتك للمصارف التجارية.
2. زيادة الإجراءات لتعزيز صحة والاستقرار المالي للمصارف التجارية لزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي.

**رابعاً: فرضيات البحث:** استناداً إلى البحث ينطلق من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: إمكانية قياس وتحليل مؤشرات هيكل التمويل للمصارف المبحوثة.

الفرضية الثانية: تتباين مؤشرات هيكل التمويل في المصارف المبحوثة.

**خامساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات:** لقياس مؤشرات هيكل الملكية للمصارف عينة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على مختلف البحوث والمجلات والمصادر الأجنبية والعربية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية مصدراً رئيساً لجمع البيانات والمعلومات.

سادساً: حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: تحليل التقارير المالية المبحوثة والفترة من 2011-2020 من خلال التقارير السنوية.
2. الحدود المكانية: اختيار المصارف الآتية ( مصرف الخليج التجاري والمصرف التجاري العراقي ومصرف آشور ومصرف المتحد للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ).

### المبحث الثاني: هيكل الملكية

يبدأ معظم تاريخ شركات الأعمال والمؤسسات الفردية والتضامنية ، عندما يمتلك المديرون والمؤسسون للشركة والمشغلون الرئيسيون معظم أسهم المؤسسة، وتعد هذه من أهم المشكلات التي تواجه الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة للتركيز على الاحتفاظ والجمع برأس مال كاف، فهي تعرف صافي الموجودات للمصرف والتي تضم المكاسب والأرباح والاستثمارات.

### أولاً: مفهوم هيكل الملكية

من أهم مهام المدير المالي اتخاذ قرارات التمويل، التي تعنى بكيفية اختيار أفضل مصادر الأموال المطلوبة لتلبية كافة العمليات الاستثمارية وتشغيلية، وبالنسبة للمصارف الجديدة تعد رأس المال الممتلك المصدر الأول والأساس لعملية الاقتراض فضلاً عن تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف ويوفر لحامله حقوقاً وامتيازات منها الحق في تصويت وانتخاب مجلس الإدارة فضلاً عن اكتساب الأرباح بعد موافقة المجلس بقرار توزيع الأرباح (حنتوش، 2017: 302). وكذلك يرى (عبد العبيدي، 2011: 116) وتعد حماية لأموال المودعين، وخط الدفاع الأول للمصرف في حالة عدم وجود مخصص يستوعب انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات، إذ يقوم بحماية المصرف من الخسائر من خلال دوره الرئيس لتمويل الموجودات الثابتة. وأوضح (Akhalumeh & Ogunkuade, 2021: 2) أن هيكل الملكية يلعب دوراً حيوياً في خلق قيمة الأسهم مما يؤدي مساهمته في المصرف وغالباً ما يلاحظ المليون أن قيمة المصرف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيمة المساهمين وعادة ما يتم مناقشة هيكل الملكية في بعدين هوية الملكية وتركيز الملكية ، حين أن تركيز الملكية يدور حول درجة حقوق التصويت في الكيانات المؤسسية على نطاق واسع إلى أنواع المساهمين في المصرف ، أما هوية الملكية تتعلق بنوع أكبر مساهم.

### ثانياً: تقسيمات تمويل الممتلك

يتم تعريف هيكل الملكية بأنه القدرة على فهم التفاعل بين إدارة المؤسسة وحملة الأسهم ، وتعزيز أداء المؤسسة والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية ويجب تنوع الهياكل الملكية ليعكس طبيعة المالكين وحصة صهم في رأس المال، ويمكن تحديد تقسيمات هيكل الملكية كالآتي:

#### 1-تركز الملكية:

هم كبار الملاك أي نسبة ما يمتلكه الأطراف المساهمون في مقدار تركيز الملكية أو حقوق الملكية وقد سمتها بين المساهمين والذين يُعبر عنهم أنهم مساهمون يملكون من أسهم المؤسسة (5%) فأكثر، يمكن تمييز الملكية المركزة بين أنواع هياكل الملكية واختلاف التركيز بين مؤسسية وأخرى نتيجة للتطورات التي تصاحبها المؤسسة ومدى ارتباطها بالأسواق المالية، إذا كانت الملكية تتضمن مستثمراً واحداً كبيراً نسبياً فضلاً عن صغار المستثمرين أو هيكل الملكية تتضمن مستثمرين كبار متعددين جنباً إلى جنب مع صغار المستثمرين أما إذا كان هيكل الملكية يتضمن بالكامل ملكية

بواسطة صغار المستثمرين تعد من نوع (الملكية المتشعبة) من المنافع وتركز الملكية في أيدي كبار الملاك أهمها: بحسب نظرية الوكالة للمفعول الإيجابي على أداء المؤسسة، فضلاً عن خفض تكاليف الوكالة، ووضع حد للتصرف النفعي للإدارة العليا، وتوفير الحماية لمصالح وأهداف الملاك، والمساعدة في سد الفجوة بين المصالح المتضادة وبين الملاك والإدارة، وتمنح كبار المساهمين محفزات لرقابة الإدارة وبالتالي كلما زادت حصة الملكية لكبار الملاك يزيد من تحفيزهم وتخفيض الخطر ورقابة الإدارة (سمور ودرغام، 2020: 8) يقيس تركيز الملكية تشتت الملكية بين جميع المساهمين أو بعضهم. وتكمن مشكلة الملكية المخففة في المؤسسات المملوكة للقطاع العام في أن الملكية موزعة بين عدد كبير للغاية من المساهمين، ولا يوجد لدى أي منهم حافز لمراقبة الإدارة، وتتمثل الميزة في إنتاج هيكل الملكية حيث يكون المساهمون عدداً كبيراً بما يكفي لعدم التنازل عن السيطرة للإدارة ولا يمكنهم التحكم في المؤسسة، مما يؤدي إلى انتزاع منافعها الخاصة أو إساءة استخدام مساهمي الأقلية. لكن هذا الموقف قد يجعل المساهم غير قادر على التحكم بفعالية في قرارات فريق الإدارة، وبالتالي يشجع الإدارة على استغلال موارد المؤسسة لخدمة مصالحها الخاصة (Serdaneh, 2015: 430)، وتزعم نظرية الوكالة التقليدية أن الملكية المركزة من شأنها أن تعزز قدرة المساهمين على مراقبة إدارة المؤسسة، مما يمنعها من اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الذاتية وتؤثر سلباً على أداء المؤسسة. قد يكون هذا الادعاء صحيحاً في بيئة السوق إذ تكون القوانين والتشريعات التي تحمي مساهمي الأقلية قوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوضح (الحنوي، 2019: 75) أنه يمكن لثاني أكبر المساهمين تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين في حالة تعدد كبار المساهمين بالمؤسسة من خلال ممارسة دوره الرقابي على أكبر المساهمين بالمؤسسة، كما يمكن أن يحدث تحالف بين المساهمين وكبار المساهمين الآخرين مما قد يؤدي إلى حدوث مشاكل وكالة يشير إلى تواطؤ خطير لتحقيق منافع خاصة لكليهما.

## 2- الملكية الإدارية

تعني امتلاك الإدارة لبعض من أسهم المؤسسة، ويرتبط هذا البعد وبُعد التركيز بمشكلة الوكالة، مما يخلق نقاشاً حول تأثير وجدارة الفصل بين الملكية والسيطرة، أي عملية تضارب المصالح في بيئة تكون فيها الإدارة تحت السيطرة. يمكن أن يتوقع من المديرين تشغيل المؤسسة لمصلحتهم الخاصة، أثناء وجودهم في بيئة يتحكم فيها المالك؛ من المتوقع أن يتصرف المديرين لصالح مالكي المؤسسة الخارجيين (Serdaneh, 2015: 431)، وهي مهمة للحد من التعارض في المصالح بين الملاك والمديرين، إذ يطلق عليها الملكية الداخلية، وهي أحد حلول مشاكل الوكالة لتقليل التعارض ومن خلال زيادة ملكية الإدارة إمكانية توفيق المصالح بين المديرين والملاك (سمور ودرغام، 2020: 9) كما أوضح (حمدان وآخرون، 2016: 85) يمكن أن يتصرف المديرين بشكل انتهازي لمصالحهم مثلاً الإسراف في تخصيص العلاوات لأنفسهم، مما يؤدي إلى العلاقة بين ملاك المؤسسة ومديرها إلى زيادة تكاليف الوكالة لذلك يجب مراقبة سلوك المديرين والذي يؤدي إلى مزيد من التكاليف من أجل الحفاظ على حالة التوازن بين المصالح لكل من المديرين والملاك.

## 3- الملكية الأجنبية

وتعني حصول المستثمر من خارج البلد على عدد من أسهم المؤسسة، والشركاء الأجانب يقومون بتزويد الشركات المحلية بالتكنولوجيا المتقدمة والمعروفة إذ تكون الشركات التي يمتلكها أجانب تكون أكثر ابتكاراً من الشركات المحلية، لأنهم يقومون بتحليل متطور قبل الاستثمار لذلك يستثمر الأجانب عادة في المؤسسات المربحة، مع زيادة نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب، ومن المتوقع أن يرتفع الأداء أيضاً وقد تبينت الآراء حول تأثير الملكية الأجنبية

فبع ضهم يرى تخفض من تكاليف الوكالة وبع ضهم الآخر يرى الملكية الأجنبية تزيد من تكاليف الوكالة، مما يسمع للمؤسسة بأن تكون أكثر إنتاجية وكفاءة من المؤسسات المحلية. (Serdaneh,2015:43)

### ثالثاً: مؤشرات هيكل الملكية

أن الإدارة المالية دائماً بموضع التجديد والتغير مما جعل المصارف أكثر اهتماماً بها وتخصيص أموالها ومواردها المالية مما يساعد المصرف في اتخاذ العديد من القرارات المالية وخاصة المتعلقة بالتمويل الممتلك إذ يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بسعر السهم في سوق المالي وبسبب مخاطر الإفلاس التي تتعرض لها المصارف نتيجة استخدامها مصادراً التمويل بالمدىونية بشكل مرتفع يفرض استخدام التمويل الممتلك ومن خلال استخدام المؤشرات للحصول على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى لتقويم أداء المصرف بقصد اتخاذ القرارات السليمة وتقويم الأداء والرقابة والتخطيط فضلاً عن تحديد نقاط القوة والضعف، وهناك عدد من مؤشرات هيكل الملكية منها:

#### 1. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

استخدمت هذه نسبة في بداية الأربعينات لأول مرة، وهي حجم الأموال المقدمة من المالكين، وتعد من أهم النسب المالية لقياس رأس المال وأن ارتفاع هذه النسبة يحقق حماية لأموال المودعين لكن ارتفاعها بنسبة أكبر من المطلوب يؤدي إلى انخفاض العائد على حق الملكية، إذ تعكس قدرتها على مواجهة الخسائر في الموجودات (الأسيدي، 2005: 23).

#### 2. نسبة حق الملكية إلى الموجودات ذات المخاطر:

تتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة لمواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات فهي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والسندات التي تصدرها الحكومة والأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى وتقاس هذه النسبة بمدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف (العبيدي وعبد، 2011:124).

#### 3. نسبة التمويل الممتلك إلى الودائع:

وهي هامش أمان في مواجهة السحوبات المفاجئة المحتملة من الودائع وأهمية هذه نسبة أنها تعطي أفضل صورة عن مدى كفاية رأس المال الممتلك وأن ارتفاعها تعوض المودعين عن المخاطر الإضافية الناجمة عن الأصول الخطرة. (نزبهة، 2018:40)

#### 4. نسبة التمويل الممتلك إلى قروض:

تعد هذه النسبة قياساً لهامش الأمان في مواجهة الفشل في استيراد الأموال المستثمرة في القروض، يعاب هذه النسبة أن بعض القروض لا تحتاج إلى هامش أمان، وفي صديها القروض بضمان عيني، قد يكون الأفضل إيجاد هامش أمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني. (نزبهة، 2018:40).

5. نسبة الرصيد النقدي:

وهي تعد للمؤسسات المالية من أبرز نسب السيولة وتبين مدى قدرة الأرصدة النقدية التي بحوزة المصرف على الوفاء بالتزامات المالية الواجبة التسديد في الوقت المحدد كما أن كلما زاد نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة (جنيعر، 2020:546)

6. نسبة المديونية

يعد مؤشراً لمعرفة حجم مساهمة المالكين في التمويل عند ارتفاع النسبة المديونية والمؤسسة تتعرض للمخاطر مالية وأن المساهم يطلب عائداً أعلى لتحمل تلك المخاطر وعدم قدرة المؤسسة على تسديد الفوائد والقروض، أما في حال انخفاض نسبة المديونية يدل على الأعباء الثابتة التي تتحملها المؤسسة وانخفاض المخاطر التي يتعرض لها المساهم (vijeyaratnam & Anandasayanan, 2015:60)

7. ربحية سهم الواحد

معرفة تأثير زيادة التمويل الممتمك بإصدار أسهم عادية جديدة يتم حساب ربحية السهم الواحد للمصارف (حنتوش، 2017:301)

9. معدل العائد على حق الملكية

يعد من المؤشرات المالية ذات أهمية في قياس وتقييم الأداء المالي إذ يقاس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرته على توليد العوائد من الموارد المالية المتمثلة بحقوق الملاك كما أنها توفر معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي ضمن الأجل القصير (حنتوش، 2017:307)

10. نسبة الزيادة في التمويل الممتمك بإصدار أسهم عادية جديدة

وتعد من المصادر الأساسية للتمويل الممتمك وأحد أهم المصادر الخارجية للتمويل طويل الأجل وتعد المصدر الأول في المراحل الأولى لحياة الشركة، وأن استخدامها يعزز المركز المالي للشركة. (حنتوش، 2017:307)

ومن خلال عرض المؤشرات السابقة تم اختيار ثلاثة مؤشرات للرافعة المالية ومؤشر واحد لقياس الربحية ومؤشرات رقابية تستخدم لقياس سلامة المصرف بتقييم أداء المصارف واكتشاف نقاط الضعف فأن نسب الربحية تعكس قدرة المؤسسة في توليد الأرباح وتقييم كفاءة مقدمي الودائع في استخدام رأس المال والموجودات (الشمري، 2021: 28)، أما الرافعة المالية تؤثر بالأرباح المتاحة حملة الأسهم العادية وبما أن الرافعة تؤثر على قيمة المؤسسة يجب على المدير المالي معرفة كيفية تقييمها وقيا سها عند اتخاذ القرارات المرتبطة بهيكل الملكية (علي، 2021: 240) يمكن توضيح النسب الخاصة بالبحث من خلال الجدول (1) الآتي:

| ت | المؤشر                                   | النسبة                                                 |
|---|------------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| 1 | نسبة رأس المال الممتد لك/مجموع الموجودات | (رأس المال الممتلك)/(مجموع الموجودات) $100\%$          |
| 2 | نسبة رأس المال / الودائع                 | (رأس المال الممتلك) / (إجمالي الودائع) $100\%$         |
| 3 | نسبة المديونية                           | (إجمالي المطلوبات) / (إجمالي الموجودات) $100\%$        |
| 4 | معدل عائد على حق الملكية                 | (صافي الربح بعد الفوائد والضريبة)/(حق الملكية) $100\%$ |

المصدر: إعداد الباحثة

### البحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة الدراسة:

تم اختيار المصارف بشكل قصدي وذلك لتوفر بيانات خاصة بالتمويل ولكافة السنوات المدروسة

### الجدول (2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية في الجدول أعلاه.

| ت | اسم المصرف                | الرمز | سنة التأسيس | رأس المال التأسيسي<br>/ بالدينار العراقي ID | رأس المال الحالي |
|---|---------------------------|-------|-------------|---------------------------------------------|------------------|
| 1 | الخليج التجاري            | BGUC  | 1999        | 600 مليون                                   | 300 مليار        |
| 2 | التجاري العراقي           | BCOI  | 1992        | 150 مليون                                   | 250 مليار        |
| 3 | آشور الدولي للاستثمار     | BASH  | 2004        | 25 مليار                                    | 250 مليار        |
| 4 | المتحد للاستثمار          | BUND  | 1994        | 1 مليار                                     | 300 مليار        |
| 5 | الموصل للتنمية والاستثمار | BMFI  | 2001        | 1 مليار                                     | 252,5 مليار      |
| 6 | الشرق الاوسط              | BMIE  | 1993        | 400 مليون                                   | 250 مليار        |

ثانياً. البيانات المالية للمصارف عينة البحث



الجدول (3)

| مصرف الخليج التجاري |                            |                     |                |                       |
|---------------------|----------------------------|---------------------|----------------|-----------------------|
| السنة               | رأس المال \ إجمالي موجودات | رأس المال \ الودائع | نسبة المديونية | العائد إلى حق الملكية |
| 2015                | 0.374949                   | 0.733101            | 0.350541       | 0.029905              |
| 2016                | 0.374055                   | 0.702246            | 0.34731        | 0.018477              |
| 2017                | 0.497254                   | 1.128653            | 0.338589       | 0.013183              |
| 2018                | 0.518729                   | 1.287913            | 0.296527       | 0.001882              |
| 2019                | 0.546303                   | 1.488169            | 0.263361       | -0.01282              |
| 2020                | 0.587316                   | 1.659591            | 0.248635       | -4.80E-06             |

الجدول (4)

| مصرف التجاري العراقي |                             |                    |                |                       |
|----------------------|-----------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|
| السنة                | رأس المال/ إجمالي الموجودات | رأس المال /الودائع | نسبة المديونية | العائد على حق الملكية |
| 2015                 | 0.640833                    | 2.757502           | 0.025211       | 0.02682               |
| 2016                 | 0.589874                    | 2.062335           | 0.023368       | 0.026878              |
| 2017                 | 0.542751                    | 1.862516           | 0.023424       | 0.034441              |
| 2018                 | 0.563132                    | 1.858023           | 0.026878       | 0.03826               |
| 2019                 | 0.556055                    | 1.712171           | 0.02546        | 0.024076              |
| 2020                 | 0.40522                     | 0.916554           | 0.030538       | 0.11521               |

### الجدول (5)

| مصرف آشور |                             |                    |                |                       |
|-----------|-----------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|
| السنة     | رأس المال/ إجمالي الموجودات | رأس المال/ الودائع | نسبة المديونية | العائد على حق الملكية |
| 2015      | 0.553305                    | 2.06994            | 0.027386       | 0.037922              |
| 2016      | 0.653133                    | 2.636306           | 0.046198       | 0.05835               |
| 2017      | 0.664336                    | 2.813606           | 0.027804       | 0.050721              |
| 2018      | 0.534783                    | 1.409596           | 0.012031       | 0.017642              |
| 2019      | 0.588712                    | 1.796329           | 0.035299       | 0.018009              |
| 2020      | 0.527477                    | 2.210565           | 0.052976       | 0.054202              |

### الجدول (6)

| مصرف المتحد لاستثمار |                             |                    |                |                       |
|----------------------|-----------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|
| السنة                | رأس المال/ إجمالي الموجودات | رأس المال/ الودائع | نسبة المديونية | العائد على حق الملكية |
| 2015                 | 0.516135                    | 1.310602           | 0.557819       | 0.061642              |
| 2016                 | 0.568375                    | 2.156339           | 0.516561       | 0.003281              |
| 2017                 | 0.577594                    | 2.887289           | 0.562783       | -0.00393              |
| 2018                 | 0.587618                    | 2.339707           | 0.66793        | -0.05531              |
| 2019                 | 0.497171                    | 4.320349           | 0.41798        | -0.00678              |
| 2020                 | 0.429094                    | 1.970647           | 0.169982       | 0.001475              |

الجدول (7)

| مصرف الموصل للتنمية والاستثمار |                             |                    |                |                       |
|--------------------------------|-----------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|
| السنة                          | رأس المال/ إجمالي الموجودات | رأس المال /الودائع | نسبة المديونية | العائد على حق الملكية |
| 2015                           | 0.691723                    | 2.919177           | 0.429846       | -0.00126              |
| 2016                           | 0.615771                    | 2.748838           | 0.420232       | 0.013259              |
| 2017                           | 0.616745                    | 2.507691           | 0.423695       | 0.018087              |
| 2018                           | 0.616244                    | 2.164145           | 0.27086        | 0.009724              |
| 2019                           | 0.615602                    | 2.128573           | 0.279746       | 0.012735              |
| 2020                           | 0.635301                    | 2.496537           | 0.224534       | 0.005388              |

الجدول (8)

| مصرف الشرق الاوسط |                             |                    |                |                       |
|-------------------|-----------------------------|--------------------|----------------|-----------------------|
| السنة             | رأس المال/ إجمالي الموجودات | رأس المال /الودائع | نسبة المديونية | العائد على حق الملكية |
| 2015              | 0.396231                    | 0.75377            | 0.237619       | 0.004696              |
| 2016              | 0.394426                    | 0.765479           | 0.179405       | 0.043133              |
| 2017              | 0.334166                    | 0.7517             | 0.134003       | -0.00215              |
| 2018              | 0.312207                    | 0.570879           | 0.118105       | -0.00858              |
| 2019              | 0.379806                    | 0.896681           | 0.142884       | 0.000294              |
| 2020              | 0.385881                    | 0.90702            | 0.13141        | -0.00791              |

ثالثاً. الإحصاء الوصفي لمتغيرات المصارف المبحوثة:

في البدء نقوم بتوصيف بيانات السلاسل الزمنية إحصائياً ومعرفة طبيعة وخصائص هذه البيانات حيث تبين هذه الاختبارات الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) والحد الأعلى (Maximum) والحد الأدنى (Minimum) والانحراف المعياري (Std. Dev.)

الجدول (9)

|                                                | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|------------------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال<br>مجموع / الممتلك<br>الموجودات | 0.374502 | 0.587316 | 0.244723 | 0.116766  | 10           |
| نسبة رأس<br>الودائع/المال                      | 0.930877 | 1.659591 | 0.398612 | 0.440315  | 10           |
| نسبة المديونية                                 | 0.304537 | 0.394057 | 0.189622 | 0.058910  | 10           |
| العائد إلى حقوق<br>الملكية                     | 0.015830 | 0.243769 | -0.01282 | 0.088611  | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12)

الجدول السابق يوضح القيم التي وصلت إليها متغيرات الدراسة ، إذ سجل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (0.587316) وأدنى قيمة عام 2012 بلغت (0.244723)، وبمتوسط بلغ (0.374502) وانحراف معياري بلغ (0.116766).

أما مؤشر نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (1.659591) وأدنى قيمة عام 2012 بلغت (0.398612)، وبمتوسط بلغ (0.930877) وانحراف معياري بلغ (0.440315) ومؤشر نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2012 إذ بلغت (0.394057) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.189622)، وبمتوسط بلغ (0.304537) وانحراف معياري بلغ (0.058910). وأخيراً مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2012 إذ بلغت (0.243769) وأدنى قيمة عام 2019 بلغت (-0.01282)، وبمتوسط بلغ (0.015830) وانحراف معياري بلغ (0.088611).

## 2- المصرف التجاري العراقي

الجدول (10)

|                                        | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|----------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال الممتلك/مجموع الموجودات | 0.549403 | 0.640833 | 0.340789 | 0.097787  | 10           |
| نسبة رأس المال/الودائع                 | 1.785097 | 2.757502 | 0.892239 | 0.574709  | 10           |
| نسبة المديونية                         | 0.023396 | 0.030538 | 0.001592 | 0.010679  | 10           |
| العائد إلى حقوق الملكية                | 0.036351 | 0.11521  | 0.024076 | 0.028461  | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12)

الجدول السابق يوضح القيم التي توصلت إليها متغيرات الدراسة، بالنسبة لمؤشرات التمويل الممتلك فقد سجل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2015 إذ بلغت (0.640833) وأدنى قيمة عام 2012 بلغت (0.340789)، وبمتوسط بلغ (0.549403) وانحراف معياري بلغ (0.097787).

أما مؤشرا نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2015 إذ بلغت (2.757502) وأدنى قيمة عام 2012 بلغت (0.892239)، وبمتوسط بلغ (1.785097) وانحراف معياري بلغ (0.574709) ومؤشرا نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (0.030538) وأدنى قيمة عام 2014 بلغت (0.001592)، وبمتوسط بلغ (0.023396) وانحراف معياري بلغ (0.010679). وأخيرا مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (0.11521) وأدنى قيمة عام 2019 بلغت (0.024076)، وبمتوسط بلغ (0.036351) وانحراف معياري بلغ (0.028461).

## 3- مصرف آشور

الجدول(11)

|                                        | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|----------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال الممتلك/مجموع الموجودات | 0.566497 | 0.664336 | 0.393987 | 0.074991  | 10           |
| نسبة رأس المال/الودائع                 | 2.153463 | 5.502577 | 0.956238 | 1.226028  | 10           |
| نسبة المديونية                         | 0.049587 | 0.272531 | 0.012031 | 0.104521  | 10           |
| العائد إلى حقوق الملكية                | 0.052462 | 0.118266 | 0.017642 | 0.036363  | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

الجدول السابق يوضح القيم التي توصلت إليها متغيرات الدراسة، بالنسبة لمؤشرات التمويل الممتمك فقد سجل نسبة رأس المال الممتمك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2017 إذ بلغت (0.664336) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.393987)، وبمتوسط بلغ (0.566497) وانحراف معياري بلغ (0.074991).

أما مؤشرا نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2013 إذ بلغت (5.502577) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.956238)، وبمتوسط بلغ (2.153463) وانحراف معياري بلغ (1.226028) ومؤشرا نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2013 إذ بلغت (0.272531) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (0.012031)، وبمتوسط بلغ (0.049587) وانحراف معياري بلغ (0.104521). وأخيرا مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2011 إذ بلغت (0.118266) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (0.017642)، وبمتوسط بلغ (0.052462) وانحراف معياري بلغ (0.028461).

4- مصرف المتحد للاستثمار.

### الجدول (12)

|                                        | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|----------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال الممتمك/مجموع الموجودات | 0.499954 | 0.587618 | 0.304959 | 0.098071  | 10           |
| نسبة رأس المال/الودائع                 | 1.791099 | 4.320349 | 0.668052 | 1.101234  | 10           |
| نسبة المديونية                         | 0.550686 | 0.719672 | 0.169982 | 0.168828  | 10           |
| العائد إلى حقوق الملكية                | 0.032462 | 0.198867 | -0.05531 | 0.08501   | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

الجدول السابق يوضح القيم التي توصلت إليها متغيرات الدراسة، بالنسبة لمؤشرات التمويل الممتمك فقد سجل نسبة رأس المال الممتمك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2018 إذ بلغت (0.587618) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.304959)، وبمتوسط بلغ (0.499954) وانحراف معياري بلغ (0.098071).

أما مؤشرا نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2019 إذ بلغت (4.320349) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.668052)، وبمتوسط بلغ (1.791099) وانحراف معياري بلغ (1.101234) ومؤشرا نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2014 إذ بلغت (0.719672) وأدنى قيمة عام 2020 بلغت (0.169982)، وبمتوسط بلغ (0.550686) وانحراف معياري بلغ (0.168828). وأخيرا مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2011 إذ بلغت (0.198867) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (-0.05531)، وبمتوسط بلغ (0.032462) وانحراف معياري بلغ (0.08501).

5- مصرف الوصل للتنمية والاستثمار

الجدول(13)

|                                        | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|----------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال الممتلك/مجموع الموجودات | 0.615687 | 0.691723 | 0.29002  | 0.135083  | 10           |
| نسبة رأس المال/الودائع                 | 2.330341 | 2.919177 | 0.478958 | 0.935252  | 10           |
| نسبة المديونية                         | 0.369739 | 0.474382 | 0.224534 | 0.089313  | 10           |
| العائد إلى حقوق الملكية                | 0.012997 | 0.174314 | -0.00126 | 0.058587  | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

الجدول السابق يوضح القيم التي توصلت إليها متغيرات الدراسة، إذ سجل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2015 إذ بلغت (0.691723) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.29002)، وبمتوسط بلغ (0.615687) وانحراف معياري بلغ (0.135083).

أما مؤشر نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2015 إذ بلغت (2.919177) وأدنى قيمة عام 2013 بلغت (0.478958)، وبمتوسط بلغ (2.330341) وانحراف معياري بلغ (0.935252) ومؤشر نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (0.474382) وأدنى قيمة عام 2014 بلغت (0.224534)، وبمتوسط بلغ (0.369739) وانحراف معياري بلغ (0.089313). وأخيراً مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2013 إذ بلغت (0.174314) وأدنى قيمة عام 2015 بلغت (-0.00126)، وبمتوسط بلغ (0.012997) وانحراف معياري بلغ (0.058587).

6 - مصرف الشرق الأوسط

الجدول(14)

|                                         | Median   | Maximum  | Minimum  | Std. Dev. | Observations |
|-----------------------------------------|----------|----------|----------|-----------|--------------|
| نسبة رأس المال الممتلك /مجموع الموجودات | 0.350079 | 0.396231 | 0.149697 | 0.096733  | 10           |
| نسبة رأس المال الممتلك /الودائع         | 0.724897 | 0.90702  | 0.197974 | 0.271381  | 10           |
| نسبة المديونية                          | 0.208512 | 0.282706 | 0.118105 | 0.066175  | 10           |
| العائد على حق الملكية                   | 0.009335 | 0.156823 | -0.00858 | 0.068447  | 10           |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج (Eviews12).

الجدول السابق يوضح القيم التي توصلت إليها متغيرات الدراسة ، إذ سجل نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (X1) أعلى قيمة عام 2011 إذ بلغت (0.396231) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.149697)، وبمتوسط بلغ (0.350079) وانحراف معياري بلغ (0.096733).

أما مؤشر نسبة رأس المال إلى الودائع (X2) أعلى قيمة عام 2020 إذ بلغت (0.90702) وأدنى قيمة عام 2011 بلغت (0.197974)، وبمتوسط بلغ (0.724897) وانحراف معياري بلغ (0.271381) ومؤشر نسبة المديونية (X3) أعلى قيمة عام 2011 إذ بلغت (0.282706) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (0.118105)، وبمتوسط بلغ (0.208512) وانحراف معياري بلغ (0.066175). وأخيراً مؤشر نسبة المديونية (X4) أعلى قيمة عام 2011 إذ بلغت (0.156823) وأدنى قيمة عام 2018 بلغت (-0.00858)، وبمتوسط بلغ (0.009335) وانحراف معياري بلغ (0.068447).

### الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات: توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

1. تساهم مؤشرات التمويل الممتلك في عملية تحديد المخاطر المالية بدقة، فهي تعد بمثابة الضوء الأحمر عند زيادة حجم المخاطر.
2. تتجلى أهم آثار التمويل الممتلك في استقرار وجذب التدفقات النقدية فضلاً عن زيادة الثقة بالمصرف.
3. تشكل الودائع الجزء الأكبر في تمويل الأذ شطة، إذ يجب الاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الودائع لحماية أموال المودعين ويعد التمويل الممتلك المصدر الأساس لتمويل عمليات المصرف المتنوعة.
4. المصارف عينة الدراسة ملتزمة بمتطلبات الرقابية أي معايير لجنة بازل ومعايير البنك المركزي بشأن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى المحافظة على سلامة وملاءمة المالية للمصرف.
5. تبين نتائج التحليل المالي وجود علاقة طردية بين مؤشرات التمويل الممتلك (نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات ونسبة المديونية) مع معدل العائد على الاستثمار، أي زيادة مؤشرات التمويل الممتلك بمقدار وحدة واحدة لكل من (نسبة المديونية ونسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات) يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار بمقدار (1.647529) (0.570090) وحدة على التوالي وعند مستوى احتمالية (0.0001) (0.0031).
6. والعلاقة عكسية بنسبة لمؤشر نسبة رأس المال إلى الودائع، أي عند زيادة مؤشر (نسبة رأس المال إلى الودائع) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف بمقدار (-0.326498).
7. تباين وتفاوت مؤشرات التمويل الممتلك لدى المصارف المبحوثة مما يؤثر على اختلاف الإجراءات لعمل المصرف باختلاف سنوات الدراسة مما يثبت عدم اعتماد المصارف المبحوثة على خطط واستراتيجيات ثابتة ومحددة للحفاظ على استقرارها المالي عبر الزمن.
8. قرارات هيكل التمويل من القرارات المالية المهمة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بسعر السهم وذلك لتعظيم قيمة السهم بالتالي تحقق هدف الإدارة المالية بتعظيم قيمة المؤسسة.



## ثانياً. التوصيات:

1. 1- ضرورة اعتماد المصارف عينة البحث على مؤشرات التمويل الممتك لتحقيق الصحة المالية كونها تمكن المصارف من اتخاذ إجراءات الاحتياطية لتجنب حدوث الأزمات المالية منها (الاحتفاظ بسيولة كافية التي تتوافق مع معايير البنك المركزي والموازنة بين السيولة والربحية)
- 2- ضرورة محاولة المديرين الماليين بذل الجهد لتعزيز أداء المصارف من خلال تحقيق هيكل رأس المال الأمثل ، والاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أنشطتهم.
- 3- ضرورة تأمين سلامة المركز المالي للمصرف مع الأخذ بالحسبان المخاطر المصرفية من خلال إعادة النظر في مصادر التمويل التي تستخدمها المصارف.
- 4- أوصت الدراسة بالاعتماد على مؤشرات هيكل الملكية بهدف الحفاظ على مستوى جيد من الاستقرار المالي والمحافظة على الوضع المالي للمصرف وعدم تعرضه للنقص في السيولة مما يمكنها من مواجهة الأزمات المالية المستقبلية .
- 5- على المصارف العمل على زيادة التمويل الممتك وعدم التزامها بقرارات البنك المركزي، بهدف زيادة سعر السهم في السوق المالي وبالتالي يؤدي إلى زيادة قيمة المصرف من خلال إصدار أسهم عادية بشكل متناسب واستثمارها لتحقيق عوائد وأرباح مالية تفوق تكلفة الأسهم

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية:

- 1- حنتوش، مصطفى أكرم (2017)، "انعكاس قرار البنك المركزي العراقي في زيادة التمويل الممتك للمصارف الخاصة على مؤشرات المالية وعوائد الأسهم"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد 23، العدد 100.
- 2- عبد، زياد نجم والعبدي، رائد عبد الخالق (2011)، "أثر التغير في رأس المال الممتك على ربحية المصارف (دراسة تحليلية لمصرف الشرق العراقي للاستثمار)"، مجلة دراسات محاسبية والمالية، المجلد 6، العدد 17.
- 3- سمور، محمد علاء إبراهيم ودرغام ، ماهر موسى (2020)، "أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإسلامية ، المجلد 28، العدد 3.
- 4- الحناوي، السيد محمود (2019)، "اثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)"، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1.
- 5- حمدان، علام محمد والسريع، عادل محمد وعناسوه، محمد سلامة (2016)، "هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودوره في تخفيض تكاليف الوكالة"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 4.
- 6- نزيهة، مرسلي (2018)، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006-2015"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جمهورية الجزائرية.

- 7- جنيبر، سلوان جليل(2021)، "أثر تحولات الهيكلية في إطار دلالات المؤشرات المالية لهيكل التمويل الممتمك وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 1، العدد 60).
- 8- الأسدي، عيد الحسين جاسم محمد(2005)، "إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر (دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء.
- 9- علي، محمود فهد عبد(2021)، "أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية"، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 21.
10. الشمري، ياسمين ممدوح ختلان (2021)، "إمكانية قياس السلامة المالية وفق نموذج PATROI دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 54.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

- 1- Vijeyaratnam, Hanitha & Anandasayanan , S. ,2015 , The Determinants of Leverage of Sri Lankan Manufacturing Companies Listed on Colombo Stock Exchange , Research Journal of Finance and Accounting , Vol., 6 , No., 5.
- 2- Abu -Serdaneh, Jamal& I. Zuriekat, Majdy & Al-Sheikh, Imad,2010, Ownership Structure and Corporate Performance in the Jordanian Manufacturing Companies , Jordan Journal of Business Administration, Vol.,6, No., 3.
- 3- Akhalumeh, Paul& Ogunkuade, Zaccheaus, 2021, Ownership Structure, Financial Leverage and Dividend Policies: Empirical Evidence from Nigerian Listed Firms, Journal of Educational Realities-JERA , Vol.,11, No.,1.